مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب
Issn: 2572-0058 Eissn: 2676-1696
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/485
المجلد:09 العدد: 02 جوان 2025 ص243/ 259

التّفكير التّرجيحي عند ابن هشام من خلال كتابه "مغني اللّبيب"

Preferential thinking according to Ibn Hisham through his book "Mughni al-Labib"

ط د. حليمة تليلي*
مخبر بحوث في الأدب الجزائري ونقده
جامعة الوادي (الجزائر)
tlili-halima@univ-eloued.dz

أ د. سليم حمدان
مخبر بحوث في الأدب الجزائري ونقده
جامعة الوادي (الجزائر)
hamdane-salim@univ-eloued.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 2025/05/05
تاريخ القبول: 2025/05/26

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التَّرجيح النّحويّ.
- ✓ ابن هشام الأنصاريّ.
- ✓ مغني اللّبيب.

الملخّص:

موضوع هذه الدّراسة: "التّرجيح النّحويّ " عند واحدٍ مِنْ أئمّة النّحو العربيّ، هو العلّامة ابن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ) وذلك مِنْ خلال مُصَنَّفِهِ (مُغْنِي اللَّبيب عن كُتُبِ الأعاريب) الذي استوعبَ فيه مسائلَ النّحو وآراءَ النُّحاة، مُتناولا كثيرا منها بالمُناقشة والنّقد والمُوازنة والتَّرجيح، وليس الهدفُ من البحث جَمْعَ مسائل التّرجيح ودراستها، وإنّما الغاية الوقوف على ملامح التّفكير التّرجيحيّعند ابن هشام، من نَهْجٍ سَلَكَهُ، وأُسُسٍ اعتمدها، ومذهبٍ وافَقه، ولا يخلو التّناولُ من إيراد أمثلة متنوّعة ليتّضح القصدوالمُراد.

واختيارُنا لهذا الكتاب ليكون مَحَطَّ الدّراسة كان لأمرين: الأوّل ثراؤه المعرفيّ، إذْ هو مِنْ أهمّ الكتبِ النّحويّة التي أثْرَتْ في طالبي العِلْمِ وأفادتهم إلى يومنا هذا، والثّاني أنّه آخرُ ما صَنَّفَ ابنُ هشام، وقد أَوْدَعَ فيه خُلاصة علمه، ومُنتهى تمحيصه وفهمه، فهو يُمَثِّلُ الصّورةَ النّهائيّة للتّفكير النّحويّ لديه، والذي يُعَدُّ التَّرجيحُ النَّحويُّ جانبًا منه، وكاشفًا عنه.

Abstract:

The subject of this study: "grammatical weighting" according to the

Article info

Received

*المؤلف المرسل

scholar IbnHisham al-Ansari, through his work (Mughni al-Labib), in which he comprehended grammatical issues, dealing with many of them through discussion, criticism, and weighting. The aim of the research is not to collect and study weighting issues, but rather the goal is to identify the features of IbnHisham's preferential thinking, from the approach he followed, the foundations he adopted, and the doctrine he agreed with.

Our choice of this book to be the focus of study was for two reasons: the first is its wealth of knowledge, as it is one of the most important grammatical books that influenced seekers of knowledge and has benefited them to this day, and the second is that it is the last thing IbnHisham wrote, as it represents the final image of his grammatical thinking, which is considered Grammatical weighting is an aspect of it and reveals it .

05/05/2025
Accepted
26/05/2025

Keywords:
- ✓ *grammatical weighting.*
- ✓ *IbnHisham al-Ansari.*
- ✓ *Mughni al-Labib.*

مقدّمة:

ظهر النّحْوُ على أيدي ثُلَّةٍ مِنَ الرّجال الذين هبُّوا للحفاظ على العربيّة من الضّياع، تَحْدُوهُم في ذلك غايةٌ فُضلى تتمثّلُ في تيسير فَهْمِ كتابِ الله، وصَوْنِهِ من اِلْتباس الفهم أو اِنحرافه، وقد كان ذلك بعد أن أخذ اللَّحنُ والفساد يتسلَّل إلى أَلْسِنَةِ العرب بسبب اِحتكاكهم بغيرهم، ودخول الأعاجم إلى الإسلام، فَشَدَّ هؤلاء الرّجالُ رِحالَهم إلى مضارب العرب، يجمعون اللّغة من أفواههم و يتدارسونها، ثُمّ يُرْسُونَ لها القواعدَ والأُصُول.

ومن المعروف أنّ النّحو كان بصريّا ثم ظهر نحوُ الكوفة لِيَحْدُث التّباينُ بين عُلماء المدرستين، وينبثِق الخلافُ النّحويّ الذي يرجع إلى عِدَّةِ أسبابٍ أهمّها: اختلاف نُحاة المدرستين في المبادئِ والأُسُسِ التي يدرسُون اللُّغةَ من خلالها، كاختلافهم في المسموع من خلال اختلافهم في مقاييس الفصاحة– تَعَدُّد القراءات – طبيعة الدّرس النّحويّ القائم على القياس والتّعليل والاجتهاد والتّأويل، بالإضافة إلى اتّساع العربيّة وغزارة مادّتها (الطّويل، 1985، صفحة 28)، ونتيجةً منطقيّةً لهذا الخلاف ظهر التّرجيحُ النّحويُّ حيثُ لَمْ يقف النُّحاةُ حِيَالَ هذه الاختلافات والتّباينات في الأحكام والآراء والإعرابات النّحويّة موقف المتفرّج أو الطّالب المُبْتَدِئِ بل ناقشوا وحقّقوا، ووازنوا ورجّحُوا ما رَأَوْهُ صوابًا مُعتمِدين على الأدلّة والحُجَج.

ونسعى في هذه الورقة البحثيّة إلى الوقوف على ملامح التّفكير التّرجيحيّ عند ابن هشام الأنصاريّ شيخ نُحاةِ المائة الثّامنة من خلال مُغْنِيهِ الذي كان خاتمةَ مُصَنَّفَاته، وقد اسْتَوْعَبَ فيه آراءَ المُتقدّمين والمُعاصِرين له، فافتتح منها المُقْفَلَ، وأوضح المُشْكِلَ، ونَبَّـهَ ونَقَّحَ، ووازَن ورجَّح، وارتضى وردّ، واستنبط واجتهد، ولا يكون بلوغُ هذه الغاية مُتَأَتِّيًا إلّا من خلال الإجابة على جُمْلَةٍ من التّساؤلات أهمّها: ما المُرْتَكَزَاتُ التي استند إليها ابنُ هشام في ترجيحاتِه النَّحويّة؟ وما المسالك التي طَرَقَها في عمليّة التّرجيح؟ وهل يقوم ترجيحُه على أُسُسٍ ثابتة أم إنّه قد يخضع لِمَيْلٍ أو تَعَصُّبٍ لِمذهب مُعيَّن؟

هذا وقد بدأنا بحثنا باستجلاء مفهوم التّرجيح لغة واصطلاحا، ثمّ انطلقنا إلى تناول التّرجيح عند ابن هشام، وذلك من خلال تسليط الضّوء على نهجه في التّرجيح، والأُسُس التي اعتمدها، ومذهبه النّحويّ المُستخلَص من خلال ترجيحاته، متّبعين في ذلك منهجا يجمع بين الوصف والتّحليل.

المَفْهُومُ اللّغويُّ والاصطلاحيُّ للتَّرجيح:

أوّلا: التّرجيح لغة

التَّرجيحُ في اللّغة مصدرُ الفعلِ (رَجَّحَ) مُضَعَّفِ العَيْنِ، وهو من الثُّلاثيّ (رَجَحَ – يَرْجَحُ – يرجُح – يرجِح - رُجُوحًا ورُجْحَانًا)، ويدور في اللّغة حول معاني الثِّقل والمَيْلِ والرَّزانة، يقال: «رَجَحْتُ بِيَدِي شيئا: "وَزَنْتُهُ ونَظَرْتُ ما ثِقْلُهُ"، وأَرْجَحْتُ الميزانَ: "أَثْقَلْتُهُ حتّى مال "» (الفراهيديّ، (د.ت، صفحة 78)، ورَجَحَ الشَّيْءُ وهو راجحٌ: "إذا رَزُنَ" (ابن فارس، 1979، صفحة 489)

ثانيا: التّرجيح اصطلاحا

يستمدّ التّرجيحُ معناه الاصطلاحيّ من معناه اللُّغويّ، فإذا كان ترجيحُ الميزان يعني تثقيلَ إحدى كَفَّتَيْهِ بِشَيْءٍ حتّى تميل، فإنّ التّرجيح النّحْويّ هو تقوية أحد الآراء النّحويّة التي يحتملُها النّصُّ، والاحتجاجُ له بالأدلّة التي تُؤكّد قوّته، جاء في التّعريفات: «التَّرجيح إثبات مرتبة في أحد الدّليلين على الآخر» (الجرجانيّ، 1983، صفحة 56)، وقيل: «هو بيان القوّة الكامنة في الدّليل» (السّوسوة، 1997، صفحة 337)فهو إذن يتعلّقُ باختلاف الآراء أو تعارُضها، ويأتي للمُفاضلة بينها وتغليب أحدها على الآخر أو تقويته لِدليلٍ يقترنُ به، يكون هذا الدّليلُ غالبًا من مصادر اللّغة من سَماعٍ وقياس والتي تمثّل أدلّةَ النّحْو وتُعَدُّ حُجَّةً في عمليّة التّرجيح، وقد أفرد ابنُ جنّي (ت392هـ) في خصائصه بابًا لتعارض السّماع والقياس، وأشار إلى تحْكِيمِ القياس في التّرجيح بين السّماعين إذا تعارضا (ابن جنّي، الخصائص، د.ت، صفحة 119)، كما عَقَدَ ابنُ الأنباريّ (ت577هـ)في كتابه "الإغرابُ في جَدَلِ الإعراب" فصلا عنوانه: "في ترجيح الأدلّة"(الأنباريّ، 1957، صفحة 65).

فالتّرجيح إذن عمليّةٌ اجتهاديّةٌ قائمةٌ على الظّنّ، فالذي تَرْجَحُ كفَّتُه يكونُ الظّنُّ المستفادُ منه أقوى، وهذا يعني أنّ الرّاجحَ عند عالِم قد يكونُ مَرْجُوحًا عند غيره.

منهجيّةُ ابنِ هشام في التَّرجيح:

يُعَدُّ كتابُ المُغْنِي مسرحًا للآراء والأحكام النّحويّة المختلفة والتّوجيهات الإعرابيّة المُتعدِّدة، والتي حَشَدَها ابنُ هشام بين دَفَّتَيْه، وراح يُفاضِل بينها ويُرجِّح ما يطمئنّ إليه، مُقدِّما في كثيرٍ منها الدّليل والتّعليل، ومقارعا الحُجّةَ بالمثيل، وسنحاول فيما يأتي تَبَيُّنَ منهجيّة ابن هشام في ترجيحاته، وذلك من خلال مصطلحاته وطريقة تناوُله للمسائل الخلافيّة محلّ التّرجيح.

أوّلا: مُصْطَلَحَاتُ التَّرجيح

النَّاظرُ في ترجيحات ابن هشام يُمَيِّزُ أمرين:

الأَمْرُ الأَوَّل:

أنّ الرَّأيَ الرّاجحَ عنده هو الصّحيح لا غير، وما عداهُ فاسدٌ باطلٌ، أي إنّ التّرجيحَ هنا مُطْلَقٌ يُوجِبُ الرّاجحَ ويَمْنَعُ المَرْجُوحَ، والمصطلحاتُ التي استعملها في هذا الصَّدَدِ على ضربين:

1- **ألفاظٌ وعبارات تَدُلُّ على الصِّحة والصَّواب**، يشير بها إلى الرّأي الرّاجحِ لديه، ومنها:

الصّحيح – الصّواب – وهو الحقّ – والتّحقيق.

2- **ألفاظٌ وعبارات تَدُلُّ على الخَطَإِ والبُطلان**، إذ يشيرُ إلى القولِ المَرْجُوحِ ويُخَطِّئُهُ ممَّا يُفِيدُ بِأنّ القولَ الذي يقابلُه هو الرَّاجحُ لديه والصَّحيح، ومن الألفاظ التي استعملها لذلك:

ويَرُدُّهُ قَوْلُ فُلان – وهو مردود -مُنْتَقَضٌ – ليس كذلك – لا صحَّة لها –خطأ– وهذا ممتنع – ممنوع– البُطْلان – باطل –ويُبْطِلُ هذه المقالة – وهذا وَهْمٌ فاحِش–وَهِمَ فُلان – وهذا خَرْقٌ لإجماعهم– ومِنَ البَيّن الفساد – وليس بِشَيْءٍ، وهذا الأخيرُ أقوى الألفاظ في الرّفض والإبطال، فهو لا يُقيمُ وَزْنًا للقولِ المرجوح إطلاقًا.

الأَمْرُ الثَّاني:

قد يكون الرّاجحُ عنده هو ما يَتَبَنَّاهُ ويختاره ويحكم بأفضليّته وأَوْلَوِيَّتِهِ ولكن مع جواز الآراء الأخرى، وعليه فالتّرجيح هنا غيرُ مُطْلَقٍ، إذِ الوجوهُ كلّها جائزةٌ مع أَفْضَلِيَّةٍ لأحدها، وهذه الجُزْئِيَّةُ تؤكّد أنّ التّرجيح لا يخصّ الخلاف فقط، بل يكون أيضا بين الآراء المُتكافِئة.

والمصطلحاتُ المستعملة من قِبَلِه في هذا الصَّدَدِ أغلبُها على صيغةِ "أفْعَل" التّفضيل، ومنها: الأَصحّ – الأَظهر – الأرجح – وهذا أرجح من الأوّل – قولانِ أرجحُهما الأوّل– أَوْلَى عندي– الأحسن –أَوْجَهُ.

وهناك مصطلحاتٌ أخرى من قَبِيل: المُختار – وهو عندي مُتَّجَه – ويرجّحُه عندي أمورٌ – وبقولهم أقول – والظّاهر – والذي يظهر لي – ويُقَرِّبُهُ – وهو حَسَنٌ.

أمّا مصطلحاتُ التّضعيف التي يُطْلِقُها على القول المرجُوح فأهمُّها: ضعيفٌ – يُضْعِفُ قولُهُم ما فيه من التَّكَلُّف – وفي هذا نَظَرٌ–غريب – قليل – بعيد–وفيه بُعْدٌ–ويُبْعِدُهُ–وفيه تعسُّف – وهو ظاهر التّعسُّف.

ثانيا: طرائق التّرجيح:

لَمْ يَسْلُكْ ابنُ هشام في ترجيحاته ذاتَ السَّبيل، بل تنوَّعت طرائقُه بحسب طبيعة المسألة وبحسب عَرْضِهِ لتلك المسألة، ويُمْكِنُ للنّاظر أن يَتَبَيَّنَ المسالكَ الآتية:

1- عَرْضُ الأقوال المُتباينة في مسألةٍ أو إعراب، ثُمّ بَيَانُ الرّأي الرّاجح مشفوعًا بالدّليل:

مثال ذلك مسألةُ انْجِرارِ الاسمِ الذي يَلِي اللّامَ المُقْحَمَةَ، وهي اللّامُ الدّاخلةُ بَيْنَ المضاف والمضاف إليه، نحو قولهم: (يا بُؤْسَ للحَرْبِ)؛ فإنّ أصلَها: (يا بُؤسَ الحَرْبِ)، واللّامُ أُقْحِمَتْ بَيْنَ المضاف(بُؤْسَ) والمضاف إليه (الحَرْبِ) توكيدا للإضافة، لِيَحْدُثَ الخلافُ في جارِّ الاسم بعد اللّام، أهو المضاف؟ أو هي اللّام نفسُها؟ وقد عَرَضَ ابنُ هشام القولين ثُمّ رَجَّحَ الجَرَّ باللّامِ، عَاضِدًا ترجيحَه بدليلين: أوّلهما مُبَاشَرَةُ اللّامِ الاسمَ المجرورَ فهي أقرب، والثّاني أنّ حرف الجرّ لا يُعَلَّق عن العمل وإن كان زائدًا، قال: «ومنها اللّامُ المُسَمَّاةُ بالمُقْحَمَة، وهي المُعْتَرِضَةُ بين المُتَضَايِفَيْنِ...وهل انجرارُ ما بعْدها بها أو بالمضاف؟ قولان أَرْجَحُهما الأوّلُ، لأنّ اللّامَ أَقْرَبُ، ولأنّ الجارَّ لا يُعَلَّقُ» (ابن هشام ، 2000، صفحة 187)

وكذلك مسألةُ الخلافِ في جازمِ (يُقِيمُوا) في قوله تعالى:﴿**قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾**[إبراهيم:31]** فقد أَوْرَدَ ثلاثةَ أقوالٍ ثُمّ رَجَّحَ الثّالثَ بِدَلِيلٍ، قال: «... والجمهورُ على أَنَّ الجَزْمَ في الآية مثلُه في قولك: (ائْتِنِي أُكْرِمْكَ)، وقد اخْتُلِفَ في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: للخليل وسيبويه أَنَّهُ بِنَفْسِ الطّلب لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ معنَى (إِنْ)الشَّرْطِيَّة، كما أنّ أسماء الشَّرْطِ إنّما جَزَمَتْ لذلك.

والثّاني: للسّيرافيّ والفارسيّ أنّه بِالطَّلب لِنِيَابَتِهِ مَنَابَ الجَازِمِ الذي هو الشّرطُ المُقَدَّرُ، كما أنّ النّصب بِـ(ضَرْبًا) فِي قولك: (ضَرْبًا زيدًا) لنيابته عن (اضْرِبْ) لا لِتَضَمُّنِهِ معناه.

والثّالث: للجمهور أنّه بِشَرْطٍ مُقَدَّرٍ بعد الطّلب.

وهذا أَرْجَحُ مِنَ الأوّل، لأنّ الحذفَ والتَّضمينَ وإن اشتركا في أنّهما خلافُ الأصل، لكن في التّضمين تغييرُ معنى الأصل، ولا كذلك الحذفُ، وأيضًا فإنّ تضمينَ الفعلِ معنى الحرفِ إمّا غيرُ وَاقِعٍ أو غيرُ كثير.

ومن الثَّاني، لأنّ نائبَ الشّيءِ يُؤَدّي معناه، والطّلبُ لا يُؤدّي معنى الشّرط» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 233-234)

2- تَقْدِيمُ الرَّاجِحِ على المَرْجُوحِ:

في تقديم الرّاجِحِ على المَرْجُوحِ يُلْحَظُ مسلكان:

الأوّل:تعيينُ الرَّاجح والتَّعقيبُ بأنَّه مُخَالِفٌ لغيره، مثال ذلك ترجيحُه إفرادَ تمييزِ (كَمْ) الاستفهاميَّة بقوله: «ولا يكون تَمْيِيزُ الاستفهاميَّةِ إلّا مُفْرَدًا خلافًا للكوفيّين» (ابن هشام ، 2000، صفحة 46),وترجيحُه حرفيّةَ (رُبَّ) بقوله: «(رُبَّ) حرفُ جرٍّ خلافًا للكوفيّين فِي دَعْوَى اسميَّته» (ابن هشام ، 2000، صفحة 319), وترجيحُه إهمالَ الفاء – أي: عدم عملها- بقوله: «الفاء المفردة حرفٌ مُهْمَلٌ، خلافا لبعض الكوفيّين في قولهم إنّها ناصبة. ..» (ابن هشام ، 2000، صفحة 475)

الثّاني:ذِكْرُ القولِ الرّاجحِ لديه ناعتًا إيّاه بالصّحِيح أو بما في معناه، ثُمّ إتباعُه بالقول المرجُوح، مثالُ ذلك مسألةُ (إِذَنْ) عند الوقف، هل تُبْدَلُ نُونُها أَلِفًا أو لا؟ فَذَكَرَ ابنُ هشام في عَرْضِهِ لهذه المسألةِ أنّ الصّحيحَ هو الإبدالُ، ثُمّ عَرَّجَ على القول المرجوح لديه، قال: «...المسألة الثّالثة في لَفْظِها عند الوقف عليها، والصّحيحُ أنّ نُونَها تُبْدَلُ أَلِفًا تشبيها لها بتنوين المنصوب، وقيل: يُوقف بالنُّون؛ لأنّها كَنُونِ(لَنْ) وَ(إِنْ), رُوِيَ عن المازنيّ والمُبرّد» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 115-116),وفي العطف رَجَّحَأنّ (حتّى) العاطفة لا تعطفُ الجُمَلَ، مُعَقِّبًا بالقول المرجُوح لابن السَّيِّد (ت521ه)، حيث قال: «...الفرق الثّاني أنّها لا تعطفُ الجُمَلَ، وذلك لأنّ شرطَ معطوفها أن يكون جزءًا ممّا قبلها أو كجزءٍ منه كما قدّمناه، ولا يَتَأَتَّى ذلك إلّا في المفردات، هذا هو الصّحيح، وزَعَمَ ابنُ السَّيِّد في قول امرئ القيس (البغداديّ، 1973، صفحة 108):

سَرَيْتُ بهم حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ. ..... وحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

في مَنْ رَفَعَ (تَكِلُّ) أنّ جملةَ (تَكِلُّ مَطِيّهُمْ) معطوفةٌ بِـ(حتَّى) على (سَرَيْتُ بهم)...» (ابن هشام ، 2000، صفحة 283)

3- تقديمُ المَرْجُوح على الرَّاجِحِ:

ومثال ذلك قولُه في الخلاف في حَرْفِيَّةِ (ما) المصدريَّة أو اسميَّتها: «... وزعم ابنُ خروف أنّ "ما" المصدريَّة حرفٌ باتّفاقٍ، وردَّ على مَنْ نَقَلَ فيها خلافًا، والصّوابُ مع ناقل الخلاف، فقد صرَّح الأخفشُ وأبو بكرٍ باسميَّتِها، ويُرَجِّحُه أنّ فيه تَخَلُّصًا مِنْ دَعْوَى اشتراك لا داعِيَ إِلَيْهِ...» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 60-61)

وقولُه في الفاء: «قيل تكون الفاءُ للاستئناف، كقوله (البغداديّ، 1973، صفحة 55):

أَلَمْ تسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فينطقُ..... وهلْ تُخْبِرَنْكَ اليوم بَيْداءُ سَمْلَقُ

أَي: (فَهُوَ ينْطقُ) لأنّها لو كانت للعطف لَجُزِمَ ما بعدها، ولو كانت للسّبَبِيَّة لَنُصِبَ... والتَّحْقيقُ أنّ الفاءَ في ذلك كلّه للعطف، وأنّ المُعْتَمَدَ بالعطفِ الجُمْلَةُ لا الفعل» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 510-512)

4- الاكتفاءُ بِذِكْرِ الرَّاجِحِ دون المَرْجُوحِ:

مثال ذلك ترجيحُه أنّ (أَنَّ) المفتوحة فرعٌ عن (إِنَّ) المكسورة، إذ قال: «... والأصحّ أنّها فرعٌ عن (إِنَّ) المكسورة» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 253-254) فاكتفى بذكر القول الرّاجح لديه مُصَدِّرًا اله بلفظة (الأصحّ)، ولم يعرض القولين الآخرين، وهما أنّ المفتوحةَ أصلُ المكسورة، أو أنّ كلّ واحدة منهما أصلٌ برأسها.

5- الاكتفاءُ بِذِكْرِ المَرْجُوحِ والرَّدّ عليه:

مِنْ طُرُقِهِ في التّرجيح أَنْ يكتفيَ بإيراد القولِ المرجوح ويَرُدُّهُ، مثال ذلك قوله عن(أيا): «وفي الصِّحاح أَنَّهُ حرفٌ لنِداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشّاعر (البغداديّ، 1973، صفحة 67):

أيا جَبَلَيْ نعْمَانَ بِاللَّه خَلِّيَا.....نسيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَيَّ نسيمُها

وقد تُبْدَلُ همزتُه هاءً...» (ابن هشام ، 2000، صفحة 105) , فعَرَضَ القولَ المرجوح للجوهريّ (ت393هـ)، وهو مَجِيءُ (أيا) لنداء القريب والبعيد، ثُمّ فَنَّدَه بقوله: «وليس كذلك» مُسْتَدِلًّا بقول الشّاعر: (أيا جَبَلَيْ...) فهي حَسْبُهُ لنِداء البعيد فقط، وهو قولُ الجمهور.

كما نَقَلَ قولَ بعضِهم بِجَزْمِ الفعلِ بعد (أَنْ) ثُمّ ضَعَّفَهُ، فقال: «ذَكَرَ بعضُ الكوفيّين وأبو عُبَيْدَة أنّ بعضَهم يَجْزِمُ بِـ(أَنْ) ونَقَلَهُ اللّحيانيُّ عن بعض بني صُبَاح مِنْ ضبَّة، وأنشدوا عليه قولَه (البغداديّ، 1973، صفحة 128):

إذا ما غَدَوْنا قالَ وِلْدَانُ أهلِنا. ..... تَعَالَوْا إلى أَنْ يأتِنا الصَّيْدُ نَحْطِب

وقوله (البغداديّ، 1973، ج131/1):

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْبِهَا فَتَرُدَّها. ..... فتَتْرُكَها ثِقْلًا عَلَيَّ كما هِيَا

وفي هذا نظر، لأنّ عطفَ المنصوب عليه يَدُلُّ على أنّه مُسَكَّنٌ للضّرورة لا مجزومٌ» (ابن هشام ، 2000، صفحة 179)، وَجْهُ الاستشهاد هنا الذي حكاه الكوفيّون هو جَزْمُ الفعلين (يأتِنا)و(تَعْلَمْ) بعد (أَنْ), والأصلُ نصبُهما فيقال: (أَنْ يأتيَنا)و(أَنْ تَعْلَمَ) بفتح الميم، وقول ابن هشام:« وفي هذا نظر» يقصد في الاستشهاد بالبيت الثّاني، حيث جاء الفعلُ الذي عُطِفَ على (تَعْلَمْ) منصوبا وهو: (تَرُدَّ) وبعده (تَتْرُكَ)، وهذا يدلّ على أنّ الفعل(تَعْلَمْ) إنّما سُكِّنَتْ مِيمُه للضّرورة، إذْ لو كان مجزوما لكان ما عُطِفَ عليه مجزوما أيضا، فالبيتُ حسب ابن هشام لا حُجّة فيه.

6- التّرجيحُ دونما دليل:

حيث يَعْرِضُ الأقوالَ، ويُرَجِّحُ أحدَها دون دليلٍ، مثال ذلك قوله عن (زيد) في قولهم: (حَسْبُكَ وزيدًا دِرْهَمٌ): «... ويجوز جَرُّه، فَقيل بالعطف، وقيل بإضمار (حَسْبُ) أخرى، وهو الصّواب»(ابن هشام ، 2000، صفحة 141)، وقوله أيضا عن (بَلْ) في نحوقوله تعالى: ﴿**قَدَاَ فْلَحَ مَن تَزَكَّى﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ بَلْ تُؤثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[الأعلى:14-15-16]** وَنَحْو :﴿**وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا﴾[المؤمنون:62-63]**: «وهي في ذلك كلّه حرفُ ابتداءٍ لا عاطفة على الصّحيح» (ابن هشام ، 2000، صفحة 185)

7- التّصريحُ بِجَوَازِ وجهيْن للمسألة أو الإعراب أو أكثر، ثُمَّ ترجيحُ أَحَدِهَا بدليلٍ أو دونه:

ومثالُ ترجيحِه بين وجهين جائزين للإعراب بِدليلٍ عاضدٍ قولُه: «يجوزُ فِي المرفوع مِنْ نَحْو ﴿**أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾[إبراهيم:10]** و(ما فِي الدَّارِ زَيْدٌ) الابتدائيّةُ والفاعليَّةُ، وهي أَرْجَحُ لأنّ الأصلَ عَدَمُ التّقديم وَالتّأخير» (ابن هشام ، 2000، صفحة 114)، فهو هنا أجازَ في إعراب (شَكٌّ)و(زَيْدٌ) الوجهين: مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا أو فاعلًا، مع ترجيحه الفاعليَّة، وحُجَّتُهُ أنّ الوجهَ الأوّلَ (الابتدائيَّة) يَقْتَضِي التّقديمَ والتّأخيرَ، وهو خلافُ الأصل، مع أنّ اختيارَهُ يَسْتَلْزِمُ التّقديرَ، وهو خلافُ الأصلِ أيضا، فـ(شَكٌّ) فاعلٌ لِفِعْلٍ أو مُشْتَقٍّ محذوفٍ تقديره (أاستقرَّ في اللهِ شَكٌّ) أو (أمُسْتَقِرٌّ في الله شكٌّ)، ومعلومٌ أنّ عَدَمَ التّقديرِ أَوْلَى من التّقدير.

أمّا ترجيحُه بين الأوجُه الجائزةِ دون دليل، فمنها قوله:« يجوزُ فِي الضّمير المنفصل مِنْ نَحْو ﴿**إِنَّكَأَنْتَ الْعَلِيمُ الحَكِيمُ﴾[البقرة:32]** ثَلَاثَةُ أوجُه: **الفَصْل** وهو أرجحُها، **والابتداءُ** وهو أضعفُها، ويختَصُّ بِلُغَة تميمٍ، **والتَّوكِيد**» (ابن هشام ، 2000، صفحة 113)

هذا وقد سَلَكَ ابنُ هشام في ردّه أو تضعيفِه للقولِ المرجوح أربعةَ طُرُقٍ:

1- الإتيانُ بدليلٍ يُوهِنُ المرجوحَ أو ينقضُه.

2- بيانُ أنّ القول المرجوحَ يفتقرُ إلى دليل.

3- القَدْحُ في دليلِ أو حُجَّةِ القولِ المرجوحِ لديه.

4- القَدْحُ في شاهدِ المرجوحِ مِنْ طريقين: الإسناد، كَأَنْ يكونَ مجهولَ القائلِ، والمتن في حكم عليه بالشُّذُوذِ أو الغرابة.

أُسُسُ التَّرجيح عند ابن هشام:

اِتَّكَأَ ابنُ هشام في ترجيحاتِه على جُملةٍ من القواعدِ والأُسُسِ التي تُقَوِّي وتُثْبِتُ ما يراه صوابًا، أو تُضَعِّفُ وتُفَنِّدُ ما يراه واهنًا، ولأنّ "المُغْنِي " يُعَدُّفي صميمه مِنْكُتُبِ إعراب القرآن، حيث أداره ابنُ هشام على ثلاثة موضوعاتٍ رئيسة: الأدوات، والجُملة، وإعراب القرآن الكريم، فقد ارتأينا أن نُقَسِّمَ أُسُسَ التّرجيح عنده إلى قسمين: أُسُس التّرجيح النّحويّ العامّة، وقواعد التّرجيح الإعرابيّة.

أوّلا:أُسُسُ التَّرجيحِ النَّحْويّ العامّة (أدلّةُ الاحتجاج)

ونَقْصِدُ بها أُصُولَ النَّحْوِ المعروفة، وأهمُّها السَّماع والقِياس والإجماع.

1- التَّرْجِيحُ بالسَّماع:

يُقْصَدُ بالسَّماع أو النَّقْلِ الكلامُ العربيُّ الفصيحُ الذي سُمِعَ مِنَ العَرَبِ المشهود بفصاحتهم وسلامةِ أَلْسِنَتِهِمْ من الفساد، والمنقولُ بالنَّقْلِ الصّحيح وِفْقَ ضوابطَ زمانيّة ومكانيّة مُحَدَّدَة، وشروطٍ مُعَيَّنةٍ حدّدها العلماءُ في النّاقل والمنقول (الأنباريّ، 1957، صفحة 81)، وقد انطلقَ العلماءُ من هذه المادّة اللّغويّة لِتَجْلِيَةِ أسرارِ العربيّة، وإرساءِ قواعدها وضوابطها، ويُعَدُّ السَّماعُ رأسَ أُصُولِ النَّحْوِ، وأوّلَ دليلٍ يَرْجِعُ إليه العلماءُ في مسائل الخلاف لِترجيحِ رأيٍ أو ردّه، ومصادرُه هي: القرآنُ الكريمُ وقراءاتُه، والحديثُ النّبويُّ الشّريف، وكلامُ العَرَبِ شعرًا ونثرًا.

وفي "مُغْنِي اللَّبيب" تتجلَّى عنايةُ ابنِ هشام البالغةُ بالسَّماع في مناقشاتِه لآراء العلماء، فنراهُ يَحْتَجُّ للرّأي بكثرة السَّماع، ويَرُدُّكثيرًا من الآراء لِعَدَمِ السَّماعِ أو قِلَّتِهِ، وهو في تحكيمِه السَّماعَ يَسْتَدِلُّ بالقرآن الكريم وقراءاته الثَّابتة، المتواترةِ منها والشَّاذَّة، مُتَفِّقًا مع الكوفيّين في عَدَمِ تَخْطِئَةِ القراءاتِ الشَّاذَّة والاستدلالِ بها وتوجيهها وتخريجها على وَجْهٍ تَرْتَضِيهِ العربيَّة، كما يَسْتَدِلُّ بكلام النّبيّ ﷺومَنْظُومِ العرب ومَنْثُورِها، وكثرةُ السَّماعِ عنده لا يُعَارِضُها قياسٌ أو غيرُه، كما أنّه لا يُرَجِّحُ الشَّاذَّ من كلامِ العربِ أو الضّرورة.

ومِنْ ترجيحاتِه بالسَّماع:

- رَجَّحَ أنّ (إنَّ) الثّقيلةَ تأتي بمعنى (نَعَمْ) مُسْتَدِلًّا بِنَقْلٍ عن ابن الزُّبير (ت36ه)، قال: «الثّانِي أن تكونَ حَرْفَ جَوَابٍ بِمعنى (نَعَمْ) خلافًا لأبي عُبَيْدَة. .... والجَيِّدُ الِاسْتِدْلَالُ بِقولِ ابنِ الزُّبير رَضِي الله عنه لِمَنْ قال لهُ " لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إليكَ": (إنَّ وراكبَها) أَي: نَعَمْ وَلَعَنَ راكبَها، إذْ لا يجوزُ حذفُ الاسم والخبر جميعا» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 235-237)
- في ترجيحِه شرطيّةَ (أَنْ) المفتوحة، وَصَفَ تَوْجِيهَ ابنِ الحاجب (ت646ه) بالتَّعَسُّفِ، ورَدَّهُ بِحُجَّةِ عَدَمِ السَّماع، قال: «وما أَظُنُّ أَنَّ العرب فَاهَتْ بِذلك يَوْمًا ما»(ابن هشام ، 2000، صفحة 222)
- الجَرُّ بـــ(لعلَّ) قال: «...لعلَّ حرفٌ يَنْصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ...وقد مَرَّ أنّ عقيلًا يخفضُون بها المبتدأ كقولِه (البغداديّ، 1973، صفحة 166):

فقلتُ أُدْعُ أخرى وارفعِ الصّوتَ جهرةً.....لَعَـلَّ أَبِـي المِغْـــوَارِ مِنْكَ قريبُ

وزَعَمَ الفارسيُّ أنّه لا دليلَ في ذلك...» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 516-517), وَجْهُ الاستشهاد: انجرارُ (أبي) بـــ(لعلّ)ولقد تَأَوَّلَ الفارسيُّ(ت377ه)هذا الشّاهد لِمَنْعِ الجرّ، زاعما حَذْفَ لام (لعلّ) الثّانية تخفيفا، فردّ عليه ابنُ هشام بِعَدَمِ سماعِ تخفيفِ (لعلَّ)، وأنّ الجرَّ بـــ(لعلَّ) لُغَةٌ مَسْمُوعَةٌ، قال: «هذا تَكَلُّفٌ كثيرٌ، ولَمْ يَثْبُتْ تخفيفُ (لعلَّ) ثُمَ هو مَحْجُوجٌ بِنَقْلِ الأئمّةِ أَنّ الجرَّ بـــ (لعلَّ) لُغَةُ قومٍ بِأَعْيَانِهِمْ» (ابن هشام ، 2000، صفحة 519)

- مسألةُ تخفيف (إنَّ)، فقد نَقَلَ عن الكوفيّين أنّها لا تُخَفَّفُ، وأنّ (إنْ) في مثل قولِهم: (إنْ زيدٌ لَمُنْطَلِقٌ) بمعنى (ما), و(اللّام) بمعنى (إلّا) أي: (ما زيدٌ إلّا مُنْطَلِقٌ),وقد رَجَّحَ ابنُ هشام تخفيفَها، ورَدَّ قولَ الكوفيّين مُسْتَدِلًّا بالسَّماع من جهتين, الأُولى: حكاية سيبويه(180ه)عن العرب أنّهُم قالُوا: (إنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ)، فأَعْمَلُوا (إنْ) وهذا يعني أنّها مُخَفَّفَةٌ من الثّقيلة، والثّانية: قراءة الحرميّين وأبي بكر، قال: «...وتُخَفَّفُ[يقصدُ (إنَّ) الثّقيلة] فتعملُ قليلا، وتُهْمَلُ كثيرا، وعن الكوفيّين أنّها لا تُخَفَّفُ، وأنّه إذا قِيل: (إنْ زيدٌ لمُنْطَلِقٌ) فـ (إنْ) فيه نافيةٌ، و(اللّام) بمعنى (إلّا) ويَرُدُّهُ أنّ منهم من يُعْمِلُها مع التّخفيف، حكى سيبويه: (إنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ)، وقرأ الحرميّان وأبو بكر: ﴿**وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**﴾**[هود:111]**...» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 233-234), موطنُ الاستشهاد في هذه القراءة: (إنْ) بتخفيف النُّون وسكونها، ووَجْهُ الاستشهاد: إعمالُها، حيث نَصَبَتْ الاسمَ(**كُلًّا**),وهو عَمَلُ(إنَّ) الثّقيلة, ما يعني أنّ (إنْ) في هذه القراءة مخفّفةٌ من الثّقيلة.

2- التَّرجيحُ بالقِياس:

القياسُ هو الدّليلُ الثّاني من أدلَّة النَّحو، وعَرَّفَهُ ابنُ الأنباريّ بقوله: «هو حَمْلُ غيرِ المَنْقُول على المَنْقُول إذا كان في معناه» (الأنباريّ، 1957، صفحة 45)يعني بذلك: إجراء الكلامِ المُسْتَحْدَثِ [غيرِ المسموع] على الكلام المسموع عن العرب، وإجراء تلك القواعدِ الموجودةِ في المسموع عليه، فَيُصْبِح الكلامُ المُسْتَحْدَث مِنَ العربيَّة، ويَلْحَق بالمسموعِ لأنَّه مُقَاسٌ عليه، وإنْ كان يَنْحَطُّ عن رُتْبَتِهِ لِعَدَمِ سماعه بِذاته في مَحَلّ النِّزاع، قال ابنُ جنّي في خصائصه: «ما قِيسَ على كلامِ العربِ فهو مِنْ كلامِ العرب» (ابن جنّي، الخصائص، د.ت، صفحة 358)، وهو بِتَعْريفٍ آخر: «حَمْلُ فَرْعٍ عَلى أَصْلٍ بِعِلَّة» (الأنباريّ، 1957، صفحة 93)، وأركانُه كما يظهرُ مِنْ هذا التَّعريف أربعةٌ: الأَصْلُ (المَقِيسُ عليه)– الفَرْعُ (المَقِيس)– الحُكْمُ – العِلَّةُ الجامِعة (بين الأصل والفرع)، وقد شَدَّدَ البصريّون في القِياس، فلا يَبْنُونَ قواعدَهم إلا على الكثيرِ المُطَّرِد، أمّا أهلُ الكوفة فَتَوَسَّعُوا فيه، وقاسُوا على القليلِ والنَّادرِ والشَّاذِّ وكُلِّ مسموع.

والقياسُ حُجَّةٌ مَكِينةٌ في عمليّة التّرجيحِ النّحويّ، لأنّ مُعْظَمَ قواعدِ اللُّغة مُسْتَنْبَطَةٌ عن طريقه، قال ابن الأنباريّ: «النّحْو كلّه قياسٌ» (الأنباريّ، 1957، صفحة 95)، وقد اعتمدَ عليه ابنُ هشام في ترجيحاته، مِنْ ذلك:

- رجّح إفادة (أنّما) المفتوحة الحصرَ كـ(إنّما) المكسورة، معتمدا على القياس فيردّه على أبي حيّان (ت745ه)المُنْكِر ذلك، فـ(أنّ) بالفتح عند ابن هشام فرعٌ عن (إنّ) بالكسر، والحصرُ لـ(إنّما) ثابتٌ، فيكونُ الحصرُ لـ (أنّما) ثابتٌ أيضا، إذْ هي فرعُها، وما ثَبَتَ للأصل ثَبَتَ للفرع.(ابن هشام ، 2000، الصفحات 254-255)

- ترجيحُه قولَ سيبويه في المسألة الزّنبوريَّة، قال: «وأمّا سؤال الكسائيّ فجوابُه ما قاله سيبويه وهو: (فَإِذا هُوَ هِيَ)، وهذا هو وجهُ الكلام مثل: ﴿**فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ**﴾**[الأعراف:108]** ﴿**فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعى**﴾**[طه:20]** وأمّا (فَإِذا هُوَ إِيَّاهَا) إنْ ثَبَتَ فخارجٌ عن القياس واستعمالِ الفُصحاء... وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل هذا وإن تكلّم به بعضُ العرب»(ابن هشام ، 2000، صفحة 63)

- رَجَّحَ امتناعَ الجرِّ بـ(ما عدا) و(ما خلا)، ورَدَّ على الذين ذهبوا إلى جواز ذلك، حيث على قولهم تكون (ما) زائدة، و(عدا) و(خلا) حَرْفَيْ جرّ، ردّ عليهم بِحُجّتين: فساد القياس وشُذوذ السّماع، قال: «وزعم الجرْمِيّ والرّبعيّ والكسائيّ والفارسيّ وابنُ جنّي أنّه قد يجوز الجرّ على تقدير (ما) زائدة، فإنْ قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأنّ (ما) لا تُزاد قبل الجارّ بل بعده نَحْو:﴿**عَمَّا قَلِيلٍ**﴾**[المؤمنون:40]**﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ**﴾**[آل عمران:159]**, وإنْ قالوه بالسَّماع فهو من الشُّذوذ بِحيثُ لا يُقاس عليهِ»

(ابن هشام ، 2000، الصفحات 315-316)

- اِسْتَنَدَ إلى القِياس في جوازِ إعرابِ (لا) ناهيةً في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً**﴾**[الأنفال:25]** قال: «... فإنّهُ يجوزُ أن تُقَدَّرَ (لا) ناهيةً ونافيةً، وعلى الأوّلِ فهي مَقُولَةٌ لِقَوْلٍ محذوفٍ هو الصّفةُ أي: (فتْنَةً مَقُولًا فِيهَا ذَلِك) ويُرَجِّحُهُ أنّ توكيدَ الفعلِ بالنُّونِ بَعْدَ (لا) النّاهيةِ قِياسٌ نَحْوَ ﴿**وَلَا تَحْسِبَنَّ اللهَ غَافِلًا**﴾**[إبراهيم:42]**...» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 257-258)

- (أَنْ) حرفٌ مصدريٌّ ناصبٌ للمضارع، وقد جاء رفعُ الفعل بعدها كما في القراءة الشّاذّة لابن محيصن(ت123ه): ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾ **[البقرة:233]** وكذا قول الشّاعر (البغداديّ، 1973، صفحة 135):

أَنْ تقرآن على أسماءَ وَيْحَكُما .....منّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أحدا

حيث وَجْهُ الاستشهاد: ارتفاعُ الفعلين (يُتِمُّ) و(تقرآن) بعد (أَنْ)، وقد انقسمت الأقوال إلى قسمين:

✓ قولٌ يُنكر أن تكون (أَنْ) هنا مصدريّةً ناصبةً، وإنّما هي عندهم (أَنْ) المخفّفة من الثّقيلة (أَنَّ) شذَّ اتّصالُها بالفعل.

✓ والقول الثّاني يُثْبِتُ أنَّ (أَنْ) هي المصدريّة النّاصبة، وقد تُرِكَ إعمالها حَمْلًا على أختها (ما) المصدريّة.

وقد رجّح ابنُ هشام القولَ الثّاني، قال: «والصّواب قول البصريّين: إنّها (أَنْ) النّاصبة أُهملت حَمْلًا على أختها (ما) المصدريّة» (ابن هشام ، 2000، صفحة 184)

ويجدر بالذّكر أنّ ابنَ هشام قد خلَط في عَزْوِ القول لأصحابه، فالصّواب الذي نَسَبَهُ للبصريّين إنّما هو للكوفيّين. (ابن يعيش، 2001، صفحة 87)

3- التَّرجيح بالإجماع:

يُقْصَدُ بالإجماعِ اتّفاقُ نُحاةِ البَلَدَيْنِ - البصرة والكوفة - على رأيٍ واحدٍ في مسألةٍ مُعَيَّنَةٍ دُون مُخَالَفَةٍ للمسموع ولا للمَقِيسِ عليه (السّيوطيّ، الاقتراح في أصول النّحو وجدله، 1989، صفحة 159)، وهو ثالثُ أدلّة النَّحْو، وإن كانت حُجَّتُهُ أضعفَ من السَّماع والقِياس، قال ابنُ جنّي في خصائصه في فَصْلٍ عَنْوَنَهُ بـ "القول على إجماعِ أَهْلِ العربيَّة متى يكونُ حُجَّةً ": «اِعلمْ أَنَّ إجماعَ أهل البلدين إنّما يكونُ حُجَّةً إذا أعطاك خصمُك يَدَهُ ألّا يُخالِفَ المَنْصُوصَ والمَقِيسَ على المَنْصُوصِ، فأمَّا إنْ لَمْ يُعْطِ يَدَهُ بِذلك، فلا يكونُ إجماعُهُم حُجَّةً عليه» (ابن جنّي، الخصائص، د.ت، صفحة 190)

وقد اسْتَدَلَّ ابنُ هشام بهذا الأصل في العديدِ من ترجيحاتِه، منها:

- رجَّح أنّ همزةَ النّداء تكون لِنِدَاءِ القريب بإجماع النّحاة، وغَلَّطَ مَنْ ذَكَرَ أنّها للمتوسّط بقوله: «... ونقل ابنُ الخبّاز عن شيخه أنّه للمتوسّط، وأنّ الذي للقريب (يا) وهذا خَرْقٌ لإجماعهم» (ابن هشام ، 2000، صفحة 69)

- رجَّح تمامَ التّصدير لهمزة الاستفهام، أي لُزوم وقوعها في صدر الجملة، قال: «هذا مذهب سيبويه والجمهور» (ابن هشام ، 2000، صفحة 85)

- رجَّح أنّ (أَمْ) المنقطعة لا تدخل على مفرد، بل على الجُمَل، وأنكر على ابن مالك (ت672ه) زَعْمَهُ أنّها تعطف المفردات، ناعتا قوله بأنّه خرق لإجماع النّحويين. (ابن هشام ، 2000، صفحة 299)

- أَنْكَرَ على جماعةٍ من الأصوليّين والبيانيّين قولَهم إنّ (ما) الكافّةَ التي مع (إنّ) نافيةٌ، وأنّ ذلك سبب إفادتها الحصر، ناعتا تعليلهم بأنّه مبنيّ على مقدّمتين باطلتين بإجماع النّحويين. (ابن هشام ، 2000، صفحة 80)

- رَدَّ أنّ الواوَ للإباحة، وهو قولُ الزَّمخشريّ(ت538ه) وابن مالك، قال: «ولا تُعْرَفُ هذه المقالة لِنحويّ» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 415-416)

ولكنْ يجب التّنبيه هنا إلى أنّ ابن هشام في العديد من ترجيحاته كان يقصد بالجمهور جمهور البصريّين لا نحاة البلدين، من ذلك ترجيحه أنّ (التّاء) في ضمير المخاطب نحو (أنت) حرف خطاب، قال: «على قول الجُمهور: إنَّ الضّميرَ هو (أَنْ)، والتّاء: حرفُ خطاب» (ابن هشام ، 2000، صفحة 159)والجمهور هنا البصريّون، أمّا الكوفيّون فلهم قول غير هذا، وسيأتي بيانُه.

ثانيا: قواعدُ التَّرجِيحِ الإعرابيَّة

شَغَلَ الإعرابُ في "مُغْنِي اللَّبيب" أغلبَ أبوابِه الثّمانية، وقد أَكْثَرَ ابنُ هشام فيها من التّمثيل والاستشهاد بآيِ القرآن الكريم كثرةً لافتةً، حتّى إنّه لا نُبَالِغُ إذا قلنا: إنّ الكتابَ في صميمِه مِنْ كُتُبِ إعراب القُرآن، وقد سُئِلَ: «هلّا فَسَّرْتَ القرآنَ أو أَعْرَبْتَهُ؟» فقال: «أغناني المُغْنِي» (الطّنطاويّ، د.ت، صفحة 282)

ولأنّ ابنَ هشام عُنِيَ بِذِكْرِ الاحتمالاتِ الإعرابيَّة [أي ما يحتملُه اللّفظُ من الأوجُه الإعرابيّة] والتّرجيحِ بينها ,فكانَ لِزَامًا الوقوفُ على أهمّ القواعد والأُسُسِ التي حَكَمَتْ عَمَلَهُ، وتوصّلَ بها لمعرفةِ الرَّاجح من الوجوه الإعرابيّة، مع مِيزَةٍ شريفةٍ لِلَّفْظِ القرآنيّ، ذلك أنّه لا يجوزُ حَمْلُهُ إلّا على أَحْسَنِ الوجوه الإعرابيّة وأَسْلَمِها من التّكلّف بعيدا عمّا لا يليقُ به من الإعراباتِ المرجوحة، فالقُرآن كما قال ابن جنّي: «يُتَخَيَّرُ له ولا يُتَخَيَّرُ عليه» (ابن جنّي ، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، 1998، صفحة 133)والقواعد التي اعتمدها كثيرة، نكتفي بِبَيَان الأساسيّة منها:

1- ترجيحُ الوَجْهِ المُوافِقِ للمعنى على ما يُخالفه:

صحّةُ المعنى هي الأساسُ الأوّلُ لِصحّةِ الإعراب، إذِ الإعرابُ فرعٌعن المعنى، وفي الباب الخامس من الكتاب جَعَلَ ابنُ هشام عَدَمَ مُراعاةِ المعنى أُولى الجهاتِ التي يدخلُ الاعتراضُ على المُعْرِبِ مِنْ جهتها، وكثيرًا ما تَزِلُّ بِسببها الأقدام، لأنّالمُعْرِبَ متى ما بنى على ظاهرِ اللّفظِ ولَمْ ينظر في مُوجِبِ المعنى، حَصَلَ الفسادُ في الإعراب، ومن الأمثلةِ على ترجيحات ابنِ هشام الموافقة للمعنى:

- في قوله تعالى: ﴿**وَالذِي أَخْرَجَ المَرْعَى﴾ فَجَعَلَهُ غُثَاءً اَحْوَى﴾[الأعلى:4-5]** رَدَّ إعرابَ السَّمين الحلبيّ(ت756ه)(أَحْوَى) صِفَةً لـ (غُثَاءً)، ورَجَّحَ أنّها (حالٌ) مِنَ (المَرْعَى) أُخِّرَ لِتناسُب الفواصلِ، وهذا الإعرابُ بناءً على تفسيرِ(أَحْوَى) بالأسودِ مِنْ شدَّة الخُضْرَةِ لكثرة الرَّيّ، إذْ لا يَصِحُّ أن تكونَ (أَحْوَى) بهذا المعنى صِفَةً لـ (غُثَاءً) وهو ما يَقْذِفُهُ السَّيْلُ على جوانبِ الوادي مِنَ النَّبَات، أمّا إذا فُسِّرَتْ (أَحْوَى)بالأسود مِنَ الجفافِ واليَبَسِ، فَيترَجَّحُ إعرابُها صفةً لغثاء. (ابن هشام ، 2000، الصفحات 32-33)

كما بَيَّنَ ابنُ هشام في الأمثلة الكثيرة التي ساقها في هذا الصَّدَدِ أنّ طَلَبَ المعنى الصّحيح يُوجِبُ النَّظَرَ في قرائنِ السّياقِ بِنَوعَيْهِ اللُّغويّ والمقاميّ (سِياق المَوْقِفِ)، ومن الأمثلة على ذلك في قوله تعالى: ﴿**فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾[الأنعام:99]** في قراءة (جَنَّاتٌ) بالرَّفع، رَدَّ قولَ بعضِهم إنّ (جنّات) معطوفةٌ على (قِنْوان) مُرَجِّحًا أنّها مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، والتَّقديرُ: (وهناك جنَّاتٌ) أو (ولهم جنَّاتٌ)، وحُجَّتُهُ أنّ الإعرابَ المرجوح يقتضي خروجَ جنَّاتِ الأعنابِ مِنْ طَلْعِ النَّخل، ولا يخفى ما في هذا القول من الفساد. (ابن هشام ، 2000، الصفحات 33-34)

هذا وقد تَطَرَّقَ في الجهتين السّابعة والثّامنة مِنْ هذا الباب إلى قرائنَ سياقيّة مهمّة في الكَشْفِ عن المعنى الصّحيح الذي به يكون التّرجيح، ففي الجهة السّابعة يظهرُ تعامله مع القرآن الكريم بِعَدِّهِ نصًّا واحدًا، وذلك بدعوته إلى ترجيحِ الوَجْهِ المُوافق للنَّظير مِنْ آيةٍ أخرى على ما يُخالفه، مِنْ ذلك ما ذَكَرَهُ في قوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾[الزخرف:87]** حيث ذَكَرَ وجهين في إعرابِ لفظِ الجلالة (الله) أوَّلهما: مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، والتّقديرُ: (اللهُ خَلَقَهُمْ)، والثّاني: فاعل لفعلٍ مُقَدَّرٍ، أي: (خَلَقَهُم اللهُ)، وقد رَجَّحَ الوجهَ الثّاني-أي على الفاعليَّة- مُسْتَشْهِدًا بِنَظِيرٍ للآية، قال:

«والصّوابُ الحَمْلُ على الثّاني بِدَليل ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ **[الزّخرف:9]**...» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 280-281)

وقد يكونُ النّظيرُ قراءةً، وهذا ما أشارَ إليه في موضعٍ آخر بقوله: «...اللَّهُمَّ إلّا أن يَعْتَضِدَ الأوّلُ بِروايةٍ أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه، أو بموضع آتٍ على طريقته» (ابن هشام ، 2000، صفحة 389), وذلك لأنّ الأصلَ في القراءاتِ اتّفاقُها في المعنى، قال السّيوطيُّ (ت911ه) في إتقانه: «وكذا إذا جاءت قراءةٌ أخرى في ذلك الموضعِ بِعَيْنِهِ تساعدُ أَحَدَ الإعرابين، فينبغي أن يَتَرَجَّحَ» (السّيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، 1974، صفحة 316)

أمّا في الجهة الثّامنة فقد أشارَ إلى قرينةٍ لفظيّةٍ تابعة للسّياقِ اللُّغويّ وهي الرَّسْم، ونعني به الرَّسْم العثمانيّ -إذِ التّرجيحُ هنا يخصُّ إعرابَ القرآن الكريم -فنراه يدعو إلى ترجيحِ الوَجْهِ المُوافِق لِرَسْمِ المُصْحَفِ على ما يُخَالِفُهُ، مُورِدًا مجموعةً من الأمثلة كان الرَّسْمُ هو المُعَوَّل عليه في دَفْعِ الإعراباتِ المرجوحة لَدَيْهِ. (ابن هشام ، 2000، صفحة 284)

2- مُرَاعَاةُ قواعدِ الصِّناعةِ النَّحويَّة:

يُقْصَدُ بالصّناعةِ النّحويّة قواعدَ النحو وأحكامه وقوانينَه الشّكليّة التي تُبَصِّرُ المُتَكَلِّمَ بِسُبُلِ الخطابِ العربيّ، وتُمَكِّنُهُ مِنْ أداءِ المعاني اللُّغويّة، والإفصاحِ عن المقاصدِ والأغراض، وقد سُمِّيَتْ بهذا الاسم لأنّهُ لا يكونُ نحويًّا إلّا مَنْ حَذِقَ هذا العلم وتمكن من أُصُولِهِ وضوابطِه، فكان كالصّانع الماهر في حِرْفَتِه، وقد صَرَّحَ ابنُ هشام في الجهة الثّانية من الجهات التي يدخلُ الاعتراضُ على المعرب بسببها بِوُجُو بِأن يُرَاعِيَ المُعْرِبُ مع صحّةِ المعنى صحّةَ الصّناعةِ النّحويّة، وساقَ الأمثلةَ على ذلك منها:

- **ما النَّافيةُ لها الصَّدارةُ، فلا يعملُ ما بعدَها فيما قبلها:**وعليه فقد رَدَّ ابنُ هشام إعرابَ (ثَمُودًا) مفعولًا مُقَدَّمًا لـ(أَبْقَى)في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴿وَثَمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾**[النّجم:50-51]** قال:«... وهَذَا مُمْتَنِعٌ لأنّ لـ (مَا)النّافيةِ الصَّدْرَ، فلا يَعْمَلُ ما بعدها فيما قبلها، وإنّما هو معطوفٌ على (عَادًا), أو هو بِتقديرِ: (وأَهْلَكَ ثَمُودًا)...» (ابن هشام ، 2000، صفحة 48)

- **لا يُعْطَفُ على الضّمير المجرور إلّا بإعادةِ الجارّ:** وهذه القاعدةُ يقولُ بها البصريّون خلافًا للكوفيّين، وقد وافقَ ابنُ هشام البصريّين واعتمدَ رأيَهم في ترجيحاتِه الإعرابيَّة، من ذلك مَنْعُهُ أن يكونَ (المسجد) معطوفًا على الضّمير الهاءِ المجرور بالباء في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِـهِ وَالمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾**[البقرة:217]** وترجيحُه جَرَّ (المَسْجِدِ) بِبَاءٍ محذوفة، قال:«...والصّوابُ أنّ خَفْضَ المسجدِ بباءٍ محذوفةٍ لدلالةِ ما قبلها عليها لا بالعطف، ومجموعُ الجارّ والمجرورِ عَطْفٌ على (بِهِ), ولا يكونُ خَفْضُ (المسجدِ) بالعطفِ على الهاء لأنّهُ لا يُعْطَفُ على الضّميرِ المخفوضِ إلّا بإعادة الخافض» (ابن هشام ، 2000، صفحة 55)

- وفي الجهة الرّابعة من الباب الخامس رَدَّ كثيرا من الإعرابات المُتَعَلِّقَةِ بالعطف، وذلك لطُولِ الفصلِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه. (ابن هشام ، 2000، الصفحات 80-83)

- كما تناول في الجهة السّادسة قضايا تتعلّق بجانب الصناعة داعيا إلى ترجيح الوجه المُراعي لشروط الأبواب النّحويّة, كاشتراط العربِ الجمودَ لعطف البيان، والاشتقاقَ للنّعت، واشتراطهم الإبهامَ في بعض الألفاظ كظروف المكان، والاختصاصَ في بعضها كالمبتدئات وأصحاب الأحوال، واشتراطهم كذلك الخبريّةَ في بعض الجُمَل، والإنشائيّةَ في بعضها الآخر، وهكذا... وبناءً على هذه الشرائط رجَّح ابنُ هشام كثيرا من الإعرابات، وردّ الكثير، من ذلك ترجيحُه إعرابَ (مَلِكِ) و(إِلَهِ) نعتين في قوله تعالى: ﴿قُلْأَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾**[النّاس:1-2-3]** مُخَطِّئًا إعرابَ الزّمخشريّ إيّاهما عَطْفَيْ بيان، وذلك لأنّهما مشتقّان، وعطفُ البيان يكون بالجوامد. (ابن هشام ، 2000، صفحة 173)

3- ترجيحُ الوَجْهِ المُوافِقِ للعربيَّة أي السَّماع:

ذَكَرْنَا سابقًا مدى عنايةِ ابنِ هشام بالسّماع واعتداده به واعتماده عليه في التّرجيحِ في المسائل النّحويّة الخلافيّة، وهذا القول ينسحب أيضا على الإعراب، حيث ظَلَّ السّماعُ من أهمِّ الأُسُسِ التي عَوَّلَ عليها في ترجيحاته الإعرابيّة، وقد صَرَّحَ في الجهة الثالثة من الباب الخامس بأنّ التّخريجَ على مالَمْ يَثْبُتْ في العربيّة إنّما يقع لأمرين: جهلٍ أو غفلة، ومن الأمثلة التي ساقها:

- في قوله تعالى:﴿**يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَفْعِهِ**﴾**[الحجّ:13]** رجَّح أنّ اللّام للابتداء، رادّا قول بعضهم بزيادتها، قال عن القول المرجوح: «... وهذا مردود؛ لأنّ زيادة اللّام في غاية الشّذوذ، فلا يليق تخريج التّنزيل عليه» (ابن هشام ، 2000، صفحة 266)

- في قوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ**﴾**[الغاشية:17]**رَجَّحَ إعرابَ (كَيْفَ)في محلِّ نَصْبٍ على الحال، رادا إعراب أبي حيَّان إيّاها (بَدَلًا) من الإبل، وعِلَّةُ ابنُ هشام: أنّ القولَ بِبَدَلِيَّة (كَيْفَ) من (الإبل) يقتضي صحّةَ دخولِ (إلى) عليها - أي على (كَيْفَ) -كما دخلتْ على (الإبل) وهو غير مسموعٍ، وإنّما سُمِعَ دخولُ (على) على (كَيْفَ) وهو شاذٌّ، فلا يُحْمَلُ التّنزيلُ عليه، قال:«لا تكونُ (كَيْفَ) بدلًا من (الإبل), لأنّ دخولَ الجارِّ على (كَيْفَ) شاذٌّ، على أنّه لم يُسْمَعْ في (إلى) بل في (على)...» (ابن هشام ، 2000، صفحة 141), وتجدُر الإشارةُ إلى أنّ أبا حيّان ذَكَرَ أنّ العربَ أدخلتْ (إلى) على (كَيْفَ)، وحكى عنهم أنّهم قالوا: «أُنْظُرْ إلى كيف يَصْنَع» فهو عنده مسموعٌ. (أبو حيّان، 2000، صفحة 465)

- رَدَّ قولَ أبي عُبَيْدَة (ت209هـ) في قوله تعالى: ﴿**كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ**﴾**[الأنفال:5]** إنّ الكافَ حرفُ قَسَمٍ، وإنّ المعنى: (الأَنْفَالُ لله والرَّسُولِ والَّذِي أَخْرَجَكَ) واحْتَجَّ في إبطالِ هذا الإعرابِ بِعِدَّةِ أمورٍ، أوَّلها: أنّه لَمْ يَثْبُتْ في العربيّة مَجِيءُ الكافِ بمعنى واوِ القَسَمِ. (ابن هشام ، 2000، الصفحات 71-72)

- وفي قراءةِ (مُسْتَقِرٍّ) بالجَرِّ في قوله تعالى: ﴿**وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٍّ**﴾**[القمر:3]** رَجَّحَ ابنُ هشام إعرابَ (مُسْتَقِرٍّ) نَعْتًا لـ (أَمْرٍ), ويكونُ خَبَرُ المبتدإ (كُلُّ) محذوفًا، وتقديرُه: (واقعٌ)، أي: (وكلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٍّ عِنْدَ اللهِ واقعٌ)، أومذكورًا وهو ﴿**حِكْمَةٌ بالغةٌ**﴾**[القمر:5]** واحْتَجَّ بِعَدَمِ السّماعِ في رَدِّهِ إعرابَ الرّازيّ(ت606هـ) لفظَ (مُسْتَقِرٍّ) خَبَرًا خُفِضَ على الجِوَارِ، قال:«...وقولُ بعضهم: الخَبَرُ (مُسْتَقِرٍّ) وخُفِضَ على الجِوَارِ حَمْلٌ على ما لَمْ يَثْبُتْ في الخَبَر» (ابن هشام ، 2000، صفحة 87)

ومِمَّا يُجَلِّي اعتدادَ ابنِ هشام بالسّماع في عمليّة التّرجيح ما ذَكَرَهُ في الجهة الرّابعة والتي صَدَّرَهَا بقوله: (أَنْ يُخَرِّجَ على الأمورِ البعيدة والأَوْجُهِ الضّعيفة ويترك الوجهَ القريبَ والقويَّ)، ففي كثيرٍ من الأمثلة التي ساقها يَتَبَيَّنُ أنّ الوجهَ القريبَ والقويَّ والرَّاجحَ عنده هو الوجهُ المحمولُ على الأشهر والأكثر من لُغَاتِ العرب، وقد عَذَرَ ابنُ هشام المُعْرِبِينَ إذا كان قَصْدُهُمْ بَيَانَ الاحتمالاتِ الإعرابيّة لِلَّفْظِ أو تدريبَ الطَّلَبَةِ، إلّا في ألفاظِ التَّنْزِيل فلا يجوزُ حَمْلُها إلّا على أَحْسَنِ الوجوهِ، وما اطَّرَدَ وتَتَابَعَ، أمّا القراءاتُ الشَّاذَّةُ المُخَالِفَةُ في ظاهرها للقواعدِ النّحويّة فَحَمْلُها على الوجهِ الضَّعيفِ إذا لَمْ يَكُنْ إلّا هو جائزٌ، قال: «وقد يكونُ الموضعُ لا يَتَخَرَّجُ إلّا على وجهٍ مرجوحٍ, فلا حَرَجَ على مُخَرِّجِهِ, كقراءةِ ابنِ عامر وعاصم ﴿**وَكَذَلِكَ نُجِّيْ المُؤمِنِينَ**﴾**[الأنبياء:88]**...»(ابن هشام ، 2000، صفحة 110)، مَوْطِنُ الشّاهدِ هو (نُجِّيْ) بِنُونٍ واحدةٍ مضمومة، وجِيمٍ مُشَدَّدَة، وياءٍ ساكنة، وقد ذَكَرَ الاحتمالاتِ الإعرابيّة لها، وكلُّها ضعيفةٌ، ولكنْ ليس عنها مَنْدُوحَةٌ.

4- ترجيحُ الوَجْهِ المُوافِقِ للأَصْلِ والظَّاهِرِ على ما يُخَالِفُهُ:

يُرَجِّحُ ابنُ هشامٍ الإعرابَ الذي سَلِمَ مِنْ دعوى الحَذْفِ أو التَّقديرِ أو التَّأويل أو الزِّيادةِ أو التَّقديمِ والتَّأخيرِ أو التّوكيد وغيرها، ويرى أَنَّ الأَخْذَ به أوْلى وأَصْوَبُ مِنَ الأَخْذِ بالوجهِ الذي يحتاجُ إلى كُلِّ ذلك، ذلك أنَّ تلكَ الأساليب هي خلافُ الأَصْلِ في العربيَّة، فلا يُحْمَلُ عليها لِغَيْرِ داعٍ، وإنْ دعا الدَّاعي إليها، فَيَتَرَجَّحُ الوَجْهُ الأقَلُّ حَذْفًا على الأكثرِ، والوَجْهُ المُقَدَّرُ بتقديرٍ قليلٍ على الوجهِ المُقَدَّرِ بتقديرٍ كثير، وهكذا... قال في بَيَانِ مِقْدَارِ المُقَدَّر: «ينبغي تَقْلِيلُهُ ما أمكن، لِتَقِلَّ مُخَالَفَةُ

الأَصْلِ»(ابن هشام ، 2000، صفحة 371) وتطبيقاتُه الإعرابيَّةُ لهذه القاعدةِ مَبْثُوثَةٌ في ثنايا الكتاب، وقد صَرَّحَ بها في الجهةِ العاشرةِ من الجهاتِ التي يَدْخُلُ الاعتراضُ على المُعْرِبِ مِنْ جِهَتِها تَحْتَ عنوان: " أَنْ يُخَرِّجَ على خلافِ الأصل، أو على خلاف الظَّاهر لِغَيْرِ مُقْتَضٍ" ومن الأمثلة على ذلك:

- في مثل قولهم (ما في الدَّارِ زَيْدٌ)، ذَكَرَ احتمالَ (زيد) وجهين من الإعراب: مبتدأ مؤخّر وفاعل، ثمّ رَجَّحَ الفاعليّة، لأنّ الابتدائيّة تقتضي التّقديم والتّأخير، وهو خلاف الأصل.(ابن هشام ، 2000، صفحة 114)
- في قوله تعالى: ﴿يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَفْعِهِ﴾**[الحجّ:13]** ردَّ القولَ بأنّه لا معمولَ لـ(يدعو) وأنّ الوقف عليها، وإنّما جاءت توكيدا لـ(يدعو) الأُولى في الآية التي قبلها: ﴿**يَدْعُو مِن دُونِ اللهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البَعِيدُ**﴾**[الحجّ:12]** وحجّتُه: مخالفةُ هذا القول للأصل، قال: «... وفي هذا القول دَعْوَى خلاف الأصل مرَّتَيْنِ؛ إذِ الأصلُ عَدَمُ التّوكيد، والأصلُ ألّا يُفْصَل المؤكَّد من توكيده ولا سِيّمَا في التّوكيد اللّفظيّ» (ابن هشام ، 2000، الصفحات 267-268)يقصِد أنّه على هذا القول فإنّ جملة (ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البَعِيدُ) فَصَلَتْ بين الفعلين المؤكِّد والمؤكَّد.
- في قولهم (ضَرْبِي زيدًا قائمًا) قَدَّرَ الأخفشُ(ت215هـ): (ضربي زيدا –ضَرْبُهُ – قائما)، وقدّر باقي البصريّين: (ضَرْبِي زيدا– حاصل إذا كان– قائما)، وقد رجَّح ابنُ هشام تقديرَ الأخفش قائلا إنّه أَوْلَى لأنّه قَدَّرَ اثنين، وقدّروا خمسة.(ابن هشام ، 2000، صفحة 371)

<u>المَذْهَبُ النَّحْوِيُّ لابنِ هشامٍ منْ خلال ترجيحاته في "مغني اللّبيب":</u>

النَّاظِرُ في ترجيحاتِ ابنِ هشام في المُغني يَلْحَظُ أنّ تَفْكِيرَهُ النّحويّ قائمٌ على أُسُسٍ ومبادئِ المدرسة البصريَّة، حيثُ لم يُخَالِفْهُمْ إلّا في القراءاتِ التي سَلَكَ فيها مَسْلَكَ الكوفيّين في عَدَمِ تَخْطِئَتِها - متواترة وشاذّة -والاستدلالِ بها وتخريجها على وَجْهٍ ترتضيه العربيَّة، وكانَ يَحْتَجُّ بِأعلامِ المدرسة البصريَّة وعلى رأسهم سيبويْه، ويسمّيهم أصحابَه، ولَكِنْ هذا الاعتداد بالبصريّين لَمْ يكُنْ عَنْ عَصَبِيّةٍ أو هوًى، والدَّليلُ ترجيحُه مذهبَ الكوفيّين في العديدِ من المسائلِ التي قام الدَّليلُ على صِحَّتِهَا لديه، الأَمْرُ الذي يَدُلُّ على إنْصَافِهِ وتَحَرُّرِهُ من التَّبَعِيَّة، وهذه بعضُ الأمثلةِ على ترجيحاتِه:

أوّلا-ترجيحاتٌ مُوافِقَةٌ للبصريّين:

1- **(كَمْ) بسيطةٌ وليست مُرَكَّبَةً:** ذَهَبَ البصريّون إلى أنّ (كَمْ) بسيطةٌ، وقال الكوفيّون بتركيبِها من الكاف وما الاستفهاميّة، ثُمّ حُذِفَتْ ألفُها وسُكِّنَتْ مِيمُها للتّخفيف، وقد رَجَّحَ ابنُ هشام قولَ البصريّين، قال: «و(كَمْ) بسيطةٌ على الصّحيح خلافًا لِمَنْ زَعَمَ أنّها مُرَكَّبَةٌ» (ابن هشام ، 2000، صفحة 53)

2- **حَرْفِيّـَةُ رُبَّ:** (رُبَّ) حرفٌ عند البصريّين، واسمٌ عند الكوفيّين الذين احْتَجُّوا بأنّه أُخْبِرَ عن (رُبَّ) في قول الشَّاعر(البغداديّ، 1973، صفحة 126):

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ..... عارًا عليكَ ورُبَّ قَتْلٍ عَارُ

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ (رُبَّ قَتْلٍ عارُ) حيث (رُبَّ) عندهُم اسمٌ في محلِّ رَفْعٍ مبتدإ، و(عار) خبرُها، وهذا دليلٌ على اسميَّة (رُبَّ) لأنّه لا يُخْبَرُ عن الحروف بل عن الأسماء، وقد رَجَّحَ ابنُ هشام مذهبَ البصريّين بقوله: «رُبَّ: حَرْفُ جَرٍّ خلافًا للكُوفيّين فِي دَعْوَى اسميَّتِه» (ابن هشام ، 2000، صفحة 319)،ثُمّ قَدَحَ في دليل الكُوفيّين.

3- **السِّينُ حَرْفٌ مُسْتَقِلٌّ، وليست مُقْتَطَعَةٌ مِنْ "سَوْفَ":** يذهبُ الكوفيّون إلى أنّ السِّينَ الدّاخلة على الفعلِ المستقبلِ نحو: (سأفعل) مُقْتَطَعَةٌ من "سَوْفَ"، كما قالوا: [سَوْ] و[سَيْ] و[سَفَ]، فالسِّينُ كذلك، أمّا البصريون فيذهبون إلى أنّ السِّينَ حرفٌ مُسْتَقِلٌّ وأَصْلٌ بنفسها، وقد رَجَّحَ ابنُ هشام مذهبَهم فقال: «السِّينُ المُفردةُ حرفٌ يَخْتَصُّ بالمُضارع

ويُخَلِّصُهُ للاستقبال وينزلُ منهُ منزلةَ الجزء، ولهذا لَمْ يَعْمَلْ فيه مع اختصاصه به، وليس مُقْتَطَعًا مِنْ "سَوْفَ" خلافًا للكوفيّين» (ابن هشام ، 2000، صفحة 341)

4- **لا تَقَعُ (لَكِنْ) عاطفةً في الإيجاب:** في مبحث (لَكِنْ) ساكنة النُّونِ بأَصْلِ الوَضْعِ [أي لَمْ تكنْ مُشَدَّدَةً ثُمّ خُفِّفَتْ] أجازَ الكوفيّون العطفَ بهاذ وَلِـيَها مُفْرَدٌ في الإيجاب، فيقولون: (قامَ زيدٌ لَكِنْ عَمْرٌو)،حيث (لَكِنْ)حرفُ عطفٍ، و(عَمْرٌو) معطوفٌ على (زيد)، وذلك حَمْلًا على (بَلْ) لأنّها مثلُها في المعنى، أمّا البصريّون فلا يُجِيزُون ذلك، ويشترطون وقوعها عاطفةً إذا تقدَّمها نَفْيٌ أو نَهْيٌ نحو: (ما قام زيدٌ لَكِنْ عَمْرٌو) و(لا يَقُمْ زيدٌ لَكِنْ عَمْرٌو)، أمّا في الإيجابِ فيَتَعَيَّنُ أن تكون (لَكِنْ) حَرْفَ ابتداءٍ، ولا يَلِيها المُفْرَدُ، بل جُمْلَةٌ مُخَالِفَةٌ للجملة التي قبلها نحو:(قامَ زيدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ)، وقد رَجَّحَ ابنُ هشام مذهبَ البصريّين، وأَنْكَرَ مقالةَ الكوفيّين بِحُجَّةِ عَدَمِ السَّماع، قال: «وإن وَلِيَهَا مُفْرَدٌ فهي عاطفةٌ بشرطين, أحدهما: أن يتقدَّمها نَفْيٌ أو نَهْيٌ... وأجازَ الكوفيّون (لَكِنْ عَمْرٌو) على العطف، وليس بِمَسْموعٍ» (ابن هشام ، 2000، صفحة 55)

5- **نَصْبُ المُضارِع بعد لامِ التَّعليل بِـ(أَنْ) مُضْمَرَةً وليس باللَّام:** لامُ التّعليل كما في قولنا: (جئتُك لِتُكْرِمَنِي)، وقد ذَهَبَ الكوفيّون إلى أنّ عاملَ النَّصْبِ في المُضارِع بعدها هو اللّام نفسُها، لأنّها قامت مقام (كَيْ) فكما تَنْصِبُ (كَيْ) تنصبُ (اللَّام)، أمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّ المضارعَ منصوبٌ بِـ(أَنْ) مُضْمَرَة بعد اللّام، وحُجَّتُهُمْ أنّ لامَ التّعليلِ مِنْ عواملِ الأسماءِ، وعواملُ الأسماءِ لا يجوزُ أن تعملَ في الأفعال، لهذا قدروا (أَنْ) بعد اللّام، وجعلوها ناصبَ الفعلِ المُضارِع، وتكونُ اللّامُ في هذا التّقديرِ جارّةً للمصدرِ المنسكب مِنْ (أَنْ) المُضْمَرَةِ والفعلِ، وقد رَجَّحَ ابنُ هشام قولَ البصريّين إذْ قال: «... ومنها اللّامُ الدّاخلةُ لفظًا على المُضارِع في نحو: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ**﴾**[النّحل:44]** وانتصابُ الفعل بعدها بِـ(أَنْ) مُضْمَرَة بِعَيْـنِهَا وِفَاقًا لِلْجُمْهُورِ...لا باللّامِ بطريق الأصالة خلافًا لأكثر الكوفيّين» (ابن هشام ، 2000، صفحة 160)

6- **عَدَمُ جَوَازِ دُخُولِ اللَّامِ في خَبَرِ "لَكِنَّ":** يذهبُ الكوفيّون إلى جوازِ دخولِ اللّامِ في خَبَرِ (لَكِنَّ) نحو: (ما قامَ زيدًا لَكِنَّ عَمْرًا لَقائمٌ)، وحُجَّتُهُمْ النَّقْلُ والقِيَاسُ؛ النَّقْلُ لِقَوْلِ الشّاعر: (ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ)، والقياسُ على (إِنَّ)،لأنّهم يقولون بِتركيبِ (لَكِنَّ) مِنْ (لا) و(إنّ) و(الكاف) الزّائدة، ويذهبُ البصريّون إلى أنّه لا يجوزُ ذلك، وقد وافقهُم ابنُ هشام قادحًا في شاهد الكوفيّين، حاملًا اللّامَ فيه على الزّيادة، أو على أنّ الأصلَ: (لَكِنْ إنَّني)، قال: «... ولا تدخلُ اللّامُ في خَبَرِهَا خلافًا للكوفيّين احْتَجُّوا بقوله(البغداديّ، 1973، صفحة 356):

.....ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ولا يُعْرَفُ له قائلٌ ولا تَتِمَّةٌ ولا نظيرٌ، ثُمّ هو محمولٌ على زيادة اللّام، أو على أنّ الأصلَ (لَكِنْ إِنَّنِي) ثُمّ حُذِفَتْ الهمزةُ تخفيفًا، ونُونُ (لَكِنْ) للسّاكنيْن» (ابن هشام ، 2000، صفحة 547)

7- **(رُبَّ) هي الجارَّةُ وليست الواو:** في مبحث واو (رُبَّ)نحو قول الشّاعر(البغداديّ، 1973، صفحة 114):

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ. .... عَلَيَّ بأنواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

حيث(رُبَّ)مُضْمَرَةٌ بَعْدَ الواو، والأصلُ(ورُبَّ لَيْلٍ)، يذهبُ الكوفيّون إلى أنّ الجرَّ – جرّ لَيْلٍ- بِواو (رُبَّ) وليس بـ(رُبَّ)، أمّا البصريّون فَقَدْ عَدُّوا الواوَ حرفَ عطفٍ، و(رُبَّ) المُقَدَّرَة هي الجارَّة، وقد رَجَّحَ ابنُ هشام مذهبهم حيث قال: «... والصّحيحُ أنّها واوُ العطف، وأنّ الجرَّ بـ (رُبَّ) محذوفة خلافًا للكوفيّين والمُبرّد...» (ابن هشام ، 2000، صفحة 387)

8- **التَّاءُ حَرْفُ خِطَابٍ في ضمائرِ المُخَاطَبِ:** في ضمائرِ المُخاطَبِ نحو (أَنْتَ)ثلاثةُ أقوالٍ:

- الضّميرُ هو الهمزة والنُّون (أَنْ) والتَّاءُ زائدةٌ للخطاب، وهي حرفٌ مُجَرَّدٌ مِنْ معنى الاسميَّة، وهذا قولُ البصريّين.
- (أَنْتَ) بكمالِها ضميرٌ، فالتَّاء أصلٌ في الكلمة وليستْ زائدةً، وهو قولُ الكوفيّين.

- الضّمير هو التّاء، كانت مُتَّصِلَةً بالفعلِ نحو (فَعَلْتَ) فلمّا أرادوا فَصْلَهَا جعل والها دِعَامَةً تُقَوّيها، بِحَيْثُ يُنْطَقُ بها مُسْتَقِلَّةً عن الفعلِ، فَأَتَوْا بالهمزةِ والنُّونِ، وهذا قولُ ابنِ كَيْسَان(ت 299ه)

وقد رَجَّحَ ابنُ هشام قولَ البصريّين دون دليل، قال: «"أَنْ" المفتوحةُ الهمزةِ، السّاكنةُ النُّونِ على وجهين: اسمٌ وحرفٌ، والاسمُ على وجهين:

✓ **ضمير المُتَكَلِّم**. ...

✓ **ضمير المُخاطب** في قولك: أنتَ –أنتِ – أنتما – أنتم –أنتنّ، على قول الجمهور: إنّ الضَّميرَ هو (أَنْ) والتّاء حرفُ خطاب» (ابن هشام ، 2000، صفحة 159)يَقْصِدُ بالجمهور: البصريّين.

ثانيا- ترجيحاتٌ مُوافِقةٌ للكُوفيّين :

1- **نيابةُ حروفِ الجرّبعضها عن بعض** :يُجِيزُ الكوفيّون إنابةَ حروفِ الجرّ بعضها عن بعض، وحُجَّتُهُمْ النّقلُ من القرآن الكريم وشِعْرِ العرب، كقوله تعالى: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾**[طه:71]** أيْ: على جُذُوعِ النَّخْلِ، وقوله تعالى: ﴿**عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ**﴾ **[الإنسان:6]** أي: منها، أمّا جمهورُ البصريّين فلا يُجِيزُونَ ذلك إلّا شُذُوذًا، وما أَوْهَمَ خلافَ ذلك، فهو عندهم مُؤَوَّلٌ إمّا على المجاز أو على التّضمين، ففي الآية الأُولى، قالوا: إنّ (في) ليست بمعنى (على), وقد وَرَدَتْ لأنّ المصلوبَ لِتَمَكُّنِهِ من الجِذْعِ كأنّه قد صار فيه، أمّا الآية الثّانية فقالوا بتضمين الفعل (يَشْرَبُ) معنى الفعل (يُرْوَى) أو (يَتَلَذَّذُ)، وقد رجَّحَ ابنُ هشام مذهبَ الكوفيّين بقوله: «ومذهبُهم أَقَلُّ تَعَسُّفًا»(ابن هشام ، 2000، صفحة 181)

2- **وُقُوعُ (أَنْ) شرطيَّة مثل (إِنْ) بالكَسْر:** جَوَّزَ الكوفيّون أن تقعَ (أَنْ) الحرفيّةُ مفتوحةُ الهمزةِ شرطيّةً بمعنى (إِنْ) المكسورة، ومَنَعَ ذلك البصريّون، وقد رَجَّحَ ابنُ هشام مذهبَ الكوفيّين مُحْتَجًّا لهم بثلاثِ حُجَجٍ:

- تَوَارُدُ المفتوحةِ والمكسورةِ على المحلّ الواحدِ، فقد قُرِئَ بالوجهين – أي بفتح الهمزة وكسرها – قولُه تعالى: ﴿**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا**﴾و﴿ **إِنْ تَضِلَّ**﴾**[البقرة:282]**

- وقوعُ الفاءِ في جوابِ (أَنْ) المفتوحة، كقول الشّاعر(البغداديّ، 1973، صفحة 173):

أبا خُراشة أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ ..... فإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

مَوْطِنُ الشّاهدِ هُنا: (أَمَّا أنتَ. ..... فإنَّ),حيثُ (أَمَّا) أصلُها (أَنْ، مَا) فأُدْغِمَت النُّون في الميم، ومجيءُ الفاءِ بعدها، يَدُلُّ على أنّ (أَنْ)شرطيّةً، ومعنى البيت: إن افتخرتَ بكثرة قومك، فإنَّ قومي مَوْفُورُون كثيرو العدد، لمْ تهلكهُم السّنةالمُجْدِبَة.

- عَطْفُ (أَنْ) المفتوحة على (إِنْ) المكسورة في قوله (البغداديّ، 1973، صفحة 179):

إِمَّا أَقَمْتَ وأَمَّا أنتَ مُرْتَحِلًا. ..... فاللهُ يَكْلَأُ ما تأتي وما تَذَرُ

مَوْطِنُ الشّاهدِ: (إِمَّا. ...وأَمَّا. ...) ووجْهُ الاستشهادِ: عَطْفُ (أَنْ) المفتوحة على (إِنْ) الشّرطيّة الجازمة، وفي ذلك دلالةٌ على إفادةِ المفتوحةِ الشّرطَ كالمكسورة.(ابن هشام ، 2000، الصفحات 218-221)

3- **الواوُ تأتي زائدةً:** أَثْبَتَ الكوفيّون أنّ (الواوَ) تأتي زائدةً، وحَمَلُوا على ذلك قولَه تعالى: ﴿**حَتَّى إِذا جَاؤُوهَا وَفُتِّحَتَ اَبْوَابُهَا**﴾**[الزّمر:73]** حيثُ عندهم (وَفُتِّحَتْ) جوابُ (إذا) وذلك على زيادةِ (الواو),وقال البصريّون: «إنّ الواوَ لا تُزَادُ» وتَأَوَّلُو الآيةَ ونحوها على أنّ الجوابَ محذوفٌ، والواوَ عاطفةٌ، وقد رَجَّحَ ابنُ هشام مذهبَ الكوفيّين مُسْتَدِلًّا ببيتين من الشّعرِ مُؤَكِّدًا على زيادةِ الواو فيهما، قال:«...والثّامنُ واوٌ دخولُها كخُروجِها وهي الزّائدةُ، أَثْبَتَهَا الكوفيّونَ والأخفشُ وجماعة. ... والزّيادة ظاهرةٌ في قوله (البغداديّ، 1973، صفحة 119):

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبُرَ عَظْمَهُ..... حِفَاظًا وَيَنْوِي مِنْ سفاهتِه كَسْرِي

وقوله (البغداديّ، 1973، صفحة 126):

ولَقَدْ رَمَقْتُكَ في المَجَالِسِ كلِّهَا..... فَإذا وأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي»

(ابن هشام ، 2000، الصفحات 388-390)

4- **فِعْلُ الأَمْرِ مُقْتَطَعٌ مِنَ المُضَارِعِ وهو مُعْرَبٌ مجزومٌ بِلَامِ أَمْرٍ مُقَدَّرَة:** يرى البصريّون أنّفعلَ الأمرِ أصلٌ بِرَأْسِه وهو مَبْنِيٌّ، وعليه فأقسامُ الفعلِ عندهم ثلاثةٌ: ماضٍ ومُضارعٌ وأَمْرٌ، أمّا الكوفيّون فيذهبُون إلى أنّ فعلَ الأمرِ مُقْتَطَعٌ من المُضارِعِ المجزومِ بِلامِ الأمرِ، فأَصْلُ (قُمْ) (لِتَقُمْ)ثُمّ حُذِفَتْ لامُ الأمرِ وتَبِعَها حرفُ المُضارَعة، وقد ذَكَرَ الفرَّاءُ (ت 207هـ) أنّ العربَ لِكَثْرَةِ الأمرِ في كلامِهم حَذَفَتْ لامَ الأمرِ للتّخفيف (الفرّاء، د.ت، صفحة 469)، وعليه فَفِعْلُ الأمرِ عندهم مجزومُ الآخرِ لا مَبْنِيٌّ، حيثُ يُعْرَبُ إعرابَ أَصْلِهِ المُقْتَطَعِ منه، وقد رَجَّحَ ابنُ هشام في "المُغْنِي" مذهبَ الكوفيّين، واحْتَجَّ لهم بِجُمْلَةٍ من الحُجَجِ والشّواهدِ من القراءاتِ القرآنيّة وحديثِ النَّبيِّﷺوشِعْرِ العرب، قال:« وزَعَمَ الكوفيّون وأبو الحَسَنِ أنّ لامَ الطَّلَبِ حُذِفَتْ حذفًا مُسْتَمِرًّا في نحوِ: قُمْ واقْعُدْ، وأنّ الأَصْلَ: لِتَقُمْ ولتَقْعُدْ، فحُذِفَت اللّامُ للتّخفيف وتَبِعَهَا حرفُ المُضارَعة، وبِقَولِهِمْ أَقُول» (ابن هشام ، 2000، صفحة 236)

خاتمة:

في ختام هذا البحث نُجْمِلُ أَهَمَّ النّتائج المُتوصَّل إليها في النّقاط الآتية:

1- التّرجيح عمليّة فكريّة اجتهاديّة، وأسلوب نحويّ اعتمده النّحاة في الفصل بين الآراء المتعارضة أو المختلفة.

2- يظهر في "مغني اللّبيب" شَغَفُ ابن هشام باستقصاء آراء النّحاة ومناقشتها والتّرجيح بينها.

3- لم يسلُك ابن هشام في ترجيحاته ذات السّبيل، بل تعدّدت طرائقه بين عَرْضِ جميع الأقوال، أو الاكتفاء بأحدها راجحا أو مرجوحا، وقد يُقدِّم أو يُؤخِّر... وهذا وإن كان يشير إلى أنّ التّفكير التّرجيحيّ عنده يَفْتَقِرُ إلى منهج محدّد المعالم، إلّا أنّنا نَتَلَمَّسُ له العُذر في كون التّرجيح ليس الغاية الرّئيسة مِنْ تصنيف الكتاب.

4- كان التّعليل مُرافقا لكثيرٍ من ترجيحات ابن هشام، وقد سلك في اعتماده طريقين؛ احتجاج للقول الرّاجح، أو إبطال وتضعيف للقول المرجوح.

5- ترجيحُ ابن هشام لِقَوْلٍ لا يعني القَطْعَ بصحّته، وبُطلان ما سواه من الأقوال، فقد يكون الرّاجح هو الأَوْلَى والأَوْجَهُ عنده، مع

جواز الرّأي الآخر، وهذا يعني أنّه يجب التّفريق بين القول الذي رجّحه مع إمكانيّة قبول غيره، وبين ما رجّحه وحكَم بخطإ غيره من الأقوال، كما يعني أنّ التّرجيح لا يقتصر على مظانّ الخلاف، وإنّما يكون أيضا بين الآراء المتكافئة.

6- ارتكز ابن هشام في ترجيحاته على أصول النّحو المعروفة مِنْ سماعٍ وقياسٍ وإجماع، وقد اعتدّ بالسّماع أو النّقل اعتدادا كبيرا، فكان يستدلّ كثيرا بالقرآن الكريم وقراءاته الثّابتة، المتواترة منها والشّاذّة، كما أكثرَ من إيراد الشّواهد الشّعريّة.

7- يُعَدُّ" المعنى" أيضا من أهمّ المُرتكزات التي أقام عليها صَرْحَ ترجيحاته، وقد دعا إلى مراعاتِه وخاصّة في التّرجيح بين الأوجه الإعرابيّة، إذْ وظيفةُ الإعراب الإبانةُ عن المعاني، كما أشار إلى أهميّة السّياق بنوعيْه اللّغويّ والمقاميّ في الكشف عن المعنى الصّحيح.

8- اعتمد ابن هشام في ترجيحاته أيضا على متطلّبات الصّناعة النّحويّة، مُبْرِزا أهميّة هذا الجانب، وداعيا إلى عدم إغفاله.

9- رَجَّحَ ابنُ هشام ما قَلَّ فيه التّأويل والتّقدير والحذف وكلّ ما هو خلاف الأصل، ودعا إلى ترجيح الظّاهر بعيدا عن الأوجه المتكلّفة.

10- يَتَّسِمُ التّفكيرُ التّرجيحيّ عند ابن هشام بالموضوعيّة والتّحرّر من التّبعيّة، فهو وإن كانت أغلب الأقوال التي رجّحها بصريّة، إلّا أنّ هذا لم يكن عن عَصَبِيَّةٍ أو هوًى، بل لأنّها تماشت مع مقاييسه، وخيرُ دليل على إنصافه وعدم تحيُّزه أنّه قد خالفهم في العديد من المسائل مُرَجِّحًا أقوالَ غرمائهم الكوفيّين أو غيرهم من النّحاة.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

1- الأنباريّ, أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد, (1957),الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة, دمشق, مطبعة الجامعة السّوريّة.

2- البغداديّ, عبد القادر بن عمر, (1973), شرح أبيات مغني اللّبيب, دمشق, دار المأمون للتّراث.

3- الجرجانيّ, عليّ بن محمّد, (1983), التّعريفات, بيروت، لبنان, دار الكتب العلميّة.

4- ابن جنّي, أبو الفتح عثمان, (د.ت), الخصائص, مصر, الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

5- ابن جنّي, أبو الفتح عثمان, (1998), المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها, بيروت, دار الكتب العلميّة.

6- أبو حيّان الأندلسيّ ،محمّد بن يوسف, (2000), البحر المحيط في التّفسير, بيروت, دار الفكر.

7- السّوسوة, عبد المجيد محمّد إسماعيل, (1997), منهج التّوفيق والتّرجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلاميّ, الأردن, دار النّفائس.

8- السّيوطيّ, جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر, (1974), الإتقان في علوم القرآن,(د.ب), الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

9- السّيوطيّ, جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر, (1989), الاقتراح في أصول النّحو وجدله, دمشق, دار القلم.

10- الطّنطاويّ, محمّد, (د.ت), نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة, القاهرة, دار المعارف.

11- الطّويل, رزق, (1985), الخلاف بين النّحويّين, مكّة, المكتبة الفيصليّة.

12- ابن فارس, أحمد بن زكريّا, (1979), معجم مقاييس اللّغة,(د.ب), دار الفكر.

13- الفرّاء, يحيى بن زياد, (د.ت), معاني القرآن, مصر, دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة.

14- الفراهيديّ, الخليل بن أحمد, (د.ت), كتاب العين, (د.ب), دار ومكتبة الهلال.

15- ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدّين عبد الله بن يوسف, (2000), مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب, الكويت, مطابع السّياسة.

16- ابن يعيش, يعيش بن عليّ, (2001), شرح المفصّل للزمخشريّ, بيروت, دار الكتب العلميّة.